جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦٢)

امكانات التكامل الزراعى
بين دول مجلس التعاون العـــربى

يناير ١٩٩١

" تم إعـــــداد هـــذا البحـث فى فتـــــره كنـــا نعتقـد أنهـــــا بدايـــة مرحلـــه جديـده في تاريـــخ الأمـــه . ولكـن الأحـــــداث لـــم تؤكـــــد ذلـــــك . "

امكانـــــات التكامل الزراعـي
بين دول مجلس التعاون العربـــي

إعـــداد

أ.د. سعـــد طـــه علام (الجزء الخاص باليمن والاشراف)

د. هـــدي صالح النمر (الجزء الخاص بجمهورية مصـــــر العربية)

د. عماد الدين مصطفـى (الجزء الخاص بالأردن)

د. عبدالفتاح محمد حسين (الجزء الخاص بالعـــراق)

المحتويـــــات

الصفحة

مقـــــدمة

الفصل الأول : الزراعـة والاقتصاد القومي في دول مجلس التعاون العربي ١

١٠١ جمهورية مصر العربية ١

٢٠١ العـــــراق ١٠

٣٠١ الجمهورية العربية اليمنية ١٣

٤٠١ الأردن ١٦

الفصل الثاني: المـوارد الزراعية بدول مجلس التعاون العربي ٢٢

١٠٢ ـ الموارد الأرضية ٢٢

١٠١٠٢ جمهورية مصر العربية

٢٠١٠٢ العـــراق ٣٠

٣٠١٠٢ الجمهورية العربية اليمنية ٣٥

٤٠١٠٢ الأردن ٣٨

٢٠٢ ـ الموارد المائية ٤٣

١٠٢٠٢ جمهورية مصر العربية ٤٣

٢٠٢٠٢ العـــــراق ٥١

٣٠٢٠٢ الجمهورية العربية اليمنية ٥٧

٤٠٢٠٢ الأردن ٦٣

٣٠٢ ـ الموارد البشرية ٦٩

١٠٣٠٢ جمهورية مصر العربية ٦٩

٢٠٣٠٢ العـــراق ٧٧

الصفحة

٣٠٣٠٢	الجمهورية العربية اليمنيـــة	٧٩
٤٠٣٠٢	الأردن	٨٠
الفصل الثالث :	الأنتاج الزراعي بدول مجلس التعاون العربي	٨٣
١٠٣ ـ	التركيب المحصولي	٨٣
١٠١٠٣	جمهورية مصر العربية	٨٣
٢٠١٠٣	العـــراق	٩٠
٣٠١٠٣	الجمهورية العربية اليمنية	٩٥
٤٠١٠٣	الأردن	١٠٢
٢٠٣ ـ	الأنتاج النباتي	١٠٦
١٠٢٠٣	جمهورية مصر العربية	١٠٦
٢٠٢٠٣	العـراق	١١٠
٣٠٢٠٣	الجمهورية العربية اليمنية	١١٨
٤٠٢٠٣	الأردن	١٢٠
٣٠٣ ـ	الأنتاج الحيواني	١٢٥
١٠٣٠٣	جمهورية مصر العربية	١٢٥
٢٠٣٠٣	العـــراق	١٣٠
٣٠٣٠٣	الجمهورية العربية اليمنية	١٣٢
٤٠٣٠٣	الأردن	١٣٥
الفصل الرابع :	الفجوة من السلع الزراعية في دول مجلس التعاون العربي	١٣٨
١٠٤	جمهورية مصر العربية	١٣٨
٢٠٤	العـراق	١٠٤٤

الصفحة

٣٠٤	الجمهورية العربية اليمنية	١٥١
٤٠٤	الأردن	١٥٨
الفصل الخامس :	أهم السياسات الزراعية	١٦٥
١٠٥	ـ السياسة التعاونية	١٦٥
١٠١٠٥	جمهورية مصر العربية	١٦٥
٢٠١٠٥	العراق	١٦٩
٣٠١٠٥	الجمهورية العربية اليمنية	١٧١
٤٠١٠٥	الأردن	١٧٤
٢٠٥	ـ سياسة الميكنة	١٨١
١٠٢٠٥	جمهورية مصر العربية	١٨١
٢٠٢٠٥	العراق	١٨٣
٣٠٢٠٥	الجمهورية العربية اليمنية	١٨٦
٤٠٢٠٥	الأردن	١٨٨
٣٠٥	ـ السياسة الائتمانية والتمويلية	١٩١
١٠٣٠٥	جمهورية مصر العربية	١٩١
٢٠٣٠٥	العراق	١٩٩
٣٠٣٠٥	الجمهورية العربية اليمنية	٢٠٥
٤٠٣٠٥	الأردن	٢٠٨
٤٠٥	ـ السياسة الاستثمارية	٢١٣
١٠٤٠٥	جمهورية مصر العربية	٢١٣

الصفحة

٢٠٤٠٥	العـراق	٢١٧
٣٠٤٠٥	الجمهورية العربية اليمنية	٢١٩
٤٠٤٠٥	الأردن	٢٢١

الفصل السادس : امكانات ووسائل التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي ٢٢٦

١٠٦	ـ امكانات تنسيق سياسات الأنتاج الزراعي	٢٢٦
٢٠٦	ـ امكانات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون العربي	٢٤٤
٣٠٦	ـ تكامل وتنسيق السياسة المالية والنقدية	٢٥٤
٤٠٦	ـ السياسات التكنولوجية الزراعية ـ تطويرها وتنميطها	٢٦٦
٥٠٦	ـ التنظيمات الزراعية : توحيدها ـ التعاونيات والتشريعات	٢٧٨

ـ الملخص والتوصيات ٢٨١

ـ قائمـة المراجع ٣٠٦

ـ الملاحق ٣١٠

بســـــم اللـــه الرحمن الرحيـــم

المقدمـــــــــــة :

يشكل قطاع الزراعة أهمية كبيره في اقتصاديات دولَ مجلس التعاون العربي . ومع هذه الأهمية تعاني دول مجلس التعاون العربي من النقص في السلع الزراعية، كما تعد مـــن الدول المستورده للغذاء بصفه أساسية. بل وبعضها يعتمد بصفه رئيسية علي الواردات مـــع تزايدها سنه بعد أخـــري.

والاعتماد علي الورادات في توفير الاحتياجات ـ أو جانب أساسي ـ من السلـــع الغذائية الاستراتيجية له مخاطره سواء مايتعلق بالنواحي الاقتصادية أوالسياسية . حيـــث أصبحت المقوله المشهورة ـ من لايملك غذائه لايملك حريته ـ حقيقة واضحة في عالم اليوم.

وهذا القصور في الأنتاج الزراعي الذي تعاني منه دول مجلس التعاون العربـــــي لايرجع بصفه أساسية الي نقص في الموارد الزراعية، قدر مايرجع الي تخلف أستغلال تلـك الموارد.

حيث هناك وفره من الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة ـ خاصة في العراق ـ كما أن الموارد المائية لم تصل بعد لأن تصبح عامل محدد أو عائق للتنمية الزراعية ، كذلـــك هناك وفره من الأيدي العاملة بمختلف مستوياتها، مع وجود مستوي تكنولوجي ومعـــــارف زراعية كافية ، كذلك الموارد المالية.

لكن يأتي القصور في استغلال تلك الموارد الزراعية نتيجة التباين في توزيعها بيـــن دول مجلس التعاون حيث توجد الأرض القابلة للزراعة في دول معينه، بينما الأيدي العاملة

في دول أخري ، والمستوي التكنولوجي والمعارف . الزراعية أكثر وجوداً في دولة ثالثة ، كذلك الموارد المالية . من هنا كان لزاماً وجود قدر من التعاون والتكامل والتنسيق في استغلال تلك الموارد وتبادل الأنتاج بين دول المجلس بما يحقق الفائدة للكل . ذلك لأن هناك عدداً من الحقائق تفرض علي الدول العربية نوعاً من التكامل والتعاون وتشجع علي تكتل تلك الدول، من هذه الحقائق :-

- تباين وتنوع توزيع الموارد الأقتصادية بين الدول العربية حيث يوجد قدرٍ كبير من مورد معين في دولة معينه وموارد أخري في دول أخري مما يلزم معه التكامل بين تلك الدول حتي يتسني لها استغلال تلك الموارد الاستغلال الأمثل.
- لايمكن حالياً تحقيق الأمن الاقتصادي في حدود الدولة الصغيره بمفردها ولكن يلزم لذلك تكامل وترابط بين أكثر من دولة لتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم الاقتصادي ثم الأمن القومي لتلك الدول.
- التغيرات الحادثة الآن في العالم تشهد بأن القرن القادم هو زمن التكتلات الأقتصادية والكيانات الكبيره والتي تقوم علي منطق المصالح المشتركة، والتي سيمتد تأثيرها بل سيطرتها علي الكيانات الصغيره التي لاتكفي احتياجاتها.

ومن ثم فقد جاءت تلك الدراسة للتعرف علي الموارد والأمكانات الزراعية المتاحة والامكانات المستقبلية، كذلك الأنتاج والأستخدام والفجوه من أهم السلع الزراعية، كذلك السياسات المتبعه في القطاع الزراعي في تلك الدول، وامكانات التعاون والتكامل في المجال الزراعي، ومتطلبات هذا التكامل.

وكما أن أهمية الدراسة جاءت نتيجة تردي الأوضاع الغذائية وتزايد الفجـــوه في دول مجلس التعاون العربي رغم مالديها من موارد وامكانات زراعية. فكان مـــن الضروري التعرف علي أساليب ومدي القدره علي تخطي هذه الفجوه وماهي العوامل الـــتي يمكن أن تـؤدي الي ذلك .

وقد اعتمدت الدراسة علي العديد من مصادر البيانات منها المحلية والدولية لدول المجلس ، كذلك علي عدد من الدراسات والبحوث في مختلف النواحي الزراعية والاقتصادية .

وقد جاءت الدراسة في ستة فصول، بالأضافة الي المقدمة والملخص والتوصيات وهي:-

١ - الزراعة والاقتصاد القومي في دول مجلس التعاون العربي.
٢ - المـــوارد الزراعيـة.
٣ - الأنتاج الزراعي في دول مجلس التعاون العربي.
٤ - الفجـوه من السلع الزراعية.
٥ - بعض أهم السياسات الزراعية في دول التعاون العربي.
٦ - امكانات ووسائل التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي.

وقد قام بإعداد هـذه الدراسـة الفريـق البحثـــي : -

أ.د. سعـد طـه علام المشرف العام علي الدراسة وكل من السادة د. هـدي صالح النمـــر، د. عمـاد الدين مصطفي ، د. عبدالفتاح محمد حسين الخبراء الأول بمركز التخطيـــط الزراعي .

معهد التخطيط القومـي

القاهرة

أغسطس ١٩٩٠

الفصل الأول

الزراعة والإقتصاد الك ي في دول مجلس التعاون العربي

بالرغم من التباين الواضح في ظروف وأشكال إقتصاديات الدول الأربعة الأعضاء بمجلس التعاون العربي، ألا أن الزراعة مازالت تلعب دورا مهما في إقتصاديات هذه الدول وذلك علي النحو التالي.

١٠١ جمهورية مصر العربية

يشكل قطاع الزراعة في مصر أهمية كبيره في الاقتصاد القومي، حيث يساهم بقدر كبير في الانتاج والدخل القومي وفي القوي العاملة البشرية ، كما أنه القطاع المسئول عن تحقيق الأمن الغذائي وامداد القطاعات الإقتصادية الأخري بإحتياجاتها من المواد الخام الزراعية ، فضلا عن أنه يقوم بدور ملموس في التبادل التجاري بين مصر والعالم الخارجي.

مساهمة الزراعة في الدخل المحلي

مازال قطاع الزراعة رغم مايعانيه من معوقات يحتل المرتبة الأولي بالنسبة لحجم مساهمته في الدخل المحلي بالمقارنة بمساهمة القطاعات الأخري، كما يستدل علي ذلك من البيانات الموضحة بجدول (١ ـ ١) .

جدول (١ - ١) الدخل المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الأنتاج الثابته والاهمية النسبية للدخل الزراعي خلال الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ علي أساس أسعار ١٩٨٢/١٩٨١ .

بالمليون جنيه

السنه	اجمالي الدخل المحلي	الدخل الزراعي	الأهمية النسبية للدخل الزراعي
١٩٨٢/٨١	١٩٦٣٨ر٨	٣٨٩١ر٥	١٩ر٨
١٩٨٣/٨٢	٢١١٠٤ر٧	٣٨٨٦	١٨ر٤
١٩٨٤/٨٣	٢٢١٦٠	٣٩٦٥	١٧ر٩
متوسط الفترة ٨١ - ١٩٨٤	٢٠٩٦٧ر٨	٣٩١٤	١٨ر٧
٨٤ / ١٩٨٥	٢٤٥٦٠ر٢	٤٠٧٨	١٦ر٦
١٩٨٦/٨٥	٢٦٨٢٩ر٢	٤٥٤٠	١٦ر٩
١٩٨٧/٨٦	٢٧٩٥٧	٤٦٧٠	١٦ر٧
متوسط الفترة ٨٤ - ١٩٨٧	٢٦٤٤٨ر٨	٤٤٢٦ر٢	١٦ر٧

المصدر: البنك الأهلي المصري - النشره الاقتصادية - العدد الأول والثاني ، المجلد الواحد والاربعون - ١٩٨٨.

ومن الجدول يتبين أن الدخل السنوي المتولد عن قطاع الزراعة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١/٨٠ وذلك خلال الفتره ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٤/١٩٨٣ يقدر بنحو ٩ر- مليار جنيه، إرتفع الي نحو ٤ر٤ مليار جنيه خلال الفتره ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦. ورغم الزيادة المتحققة في الدخل المطلق من قطاع الزراعة فإن متوسط الأهمية النسبية لمساهمة الدخل الزراعي في الدخل المحلي قد تراجعت خلال فترة الدراسة ، حيث إنخفض من ٧ر١٨٪ خلال الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٨٤/٨٣ الي نحو ٧ر١٦٪ خلال الفتره ٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦ . ويعزي ذلك الي إرتفاع الأهمية النسبية للقطاعات الأخري غير الزراعية وخاصة قطاع البترول ومنتجاته وقطاع النقل والمواصلات . وإن كان هذا لا يقلل من أهمية قطاع الزراعة في توليد الدخل وخاصة بالمقارنة بالدخل المتولد من القطاعات السلعية الأخري والمتمثلة في قطاع البترول ومنتجاته ، قطاع الصناعة والتعدين ، قطاع التشييد وقطاع الكهرباء ، حيث أنه علي حين ساهمت القطاعات السلعية بنحو ٥ر٥١٪ من اجمالي الدخل المحلي كمتوسط للفتره ٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦ كان نصيب قطاع الزراعة وحده نحو ٢ر٣٢٪ من اجمالي مساهمة القطاعات السلعية في الدخل المحلي خلال هذه الفترة .

ويعني ذلك أن قطاع الزراعة في مصر رغم مايعانيه من معوقات ومشاكل وإنخفاض نسبة الاستثمارات المخصصة لتنميته في الخطط الخمسية إلا أنه يساهم بنحو ثلث مساهمة القطاعات السلعية في الدخل المحلي ، كما يزيد الدخل المتولد من قطاع الصناعة والتعدين خلال سنوات الدراسة بمعدل متواضع علي الرغم من أن الاستثمارات الموجهه الي قطاع الصناعة والتعدين تزيد عن ثلاثة أمثال مثيلتها الموجهه الي قطاع الزراعة والري.

ويشير ذلك الي أن قطاع الزراعة مازال يتحمل أعباء التنمية الإقتصادية والاجتماعية في مصر من خلال توجيه الدخل المتولد منه إلي القطاعات الأخري.

مساهمة الزراعة في القوي العاملة البشرية

تساهم القوي العاملة الزراعية بالنصيب الأكبر في اجمالي القوي العاملة المصرية بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخري كما يتبين من جدول (١ ـ ٢) حيث يقدر متوسط عدد العماله الزراعية خلال الفتره ٨٥/٨٤ ـ ١٩٨٨/٨٧ بنحو ٤٤٥٥ ألف عامل يمثلوا نحو ٣٦ر٧٪ من اجمالي القوي العامله الكليه ونحو ٦٦ر١٪ من اجمالي العماله بالقطاعات السلعية. في حين بلغ متوسط عدد العمالة الزراعية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٤/٨٣ نحو ٤٢٨٤ ألف عامل ساهموا بنحو ٣٦٪ من اجمالي العمالة ، أي أن هناك تزايد في الاعداد المطلقة للعمالة الزراعية والاهمية النسبية لهم كذلك . ولاينفي ذلك وجود تذبذب واضح في اعداد العمالة الزراعية خلال بعض السنوات وقد يعزي ذلك الي عودة بعض العمالة الزراعية من الدول العربية نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها هذه البلاد، كما قد يعود البعض الآخر الي بلدان عربية أخري بعد تحسن علاقات مصر السياسية بهذه البلدان .